جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم إقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

شعبة: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين: محمد خراز معاذ بن ساحة

بعنوان:

تسعير القروض المصرفية وأثرها على المنافسة المصرفية بين البنوك العمومية والخاصة

دراسة ميدانية لبعض الوكالات المصرفية –غرداية–

نوقشت وأجيزت علنًا بتاريخ: 2019/09/18

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة

الرتبة	الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ/د	علي بن ساحة	جامعة غرداية	رئيسا
أ/د	حمزة عمي السعيد	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
أ/د	فاتح أولاد الهدار	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه،إلى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة والسلام .

إلى والدينا الكرام الذين ربونا صغارا وحرصوا علينا كبار سندنا المتين وأنيسنا المعين .

إلى إخوتنا وأخواتنا حفظهم الله جميعا.

إلى كل من جمعنا معهم المشوار الدراسي من بدايته إلى اليوم وخاصة طلبة العلوم الاقتصادية والى كل من هم على الدرب سائرون.

إلى من أحبيناهم بإخلاص وبادلونا نفس الشعور.

إلى كل من عرفنا وسيعرفنا إن شاء الله .

إلى كل هؤلاء نهدي ثمرة جهدنا

محمد معاذ

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وفقنا ومنحنا القوة والصبر لإتمام هذا العمل.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف حمزة عمي السعيد وكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد

و إلى كل معلمينا و أساتذتنا الكرام.

محمد معاذ

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على البنوك التجارية وأهم أنواعها .التعرف على طرق التمويل المعتمدة لدى البنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الى جانب ذلك قمنا بدراسة بعض الوكالات المصرفية المتمثلة في بنك الفلاحة و التنميةوالريفية وكالة غرداية و بينك سوسيتي جينرال خلال فترة 2013-2017 للوقوف على اهم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة وطرق تمويلها و قد اظهرت نتائج الدراسة ان البنوك التجارية تؤدي دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية، تساهم البنوك التجارية في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي العديد من القطاعات بالقدر الكافي، يسهل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة غرداية، حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية من خلال توفير الضمانات الكافية للبنك.

الكلمات المفتاحية: القروض المصرفية ،تسعير ،المنافسة ،بنوك. تمويل.

Résumé: Interpreter This study aims to identify commercial banks and their most important types. Learn about funding methods Accredited with banks to finance SMEs in Algeria and we have used the descriptive curriculum For my analysis besides, we have studied some of the banking agencies of the Bank of Agriculture and DevelopmentRural Gardia Agency and Pink Society General during 2013-2017 to find out the most important loans Small business loans and financing methods have shown that commercial banks Farming and Rural Development Bank facilitates Ghardaia Agency, SMEs' access to loans perform Provision of many bank loans to SMEs and in many sectors to an adequate extent By providing adequate guarantees to the bank

Mots-clés: Bank loans, pricing, competition, banks. Financing.

قائمة المحتويات

الاهداء.....	**I**
الشكر.....	**II**
الملخص.....	**III**
قائمة المحتويات.....	**IV**
قائمة الجداول	**VI**
مقدمة.....	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	
تمهيد الفصل الاول.....	05
المبحث الأول: الاطار النظري والدراسات السابقة.....	06
المطلب الاول: عموميات حول القروض المصرفية.....	06
المطلب الثاني: مفاهيم حول المنافسة المصرفية.....	17
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	23
المطلب الأول: الدراسات الأجنبية.....	23
المطلب الثاني:. الدراسات المحلية.....	25
المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات.....	29
خلاصة الفصل الاول.....	30
الفصل الثاني: دراسة الحالة بعض الوكالات المصرفية	

تمهيد الفصل الثاني.....	32
المبحث الأول: الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة.....	33
المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة.....	33
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.....	36
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها.....	37
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة.....	37
المطلب الثاني: مناقشة النتائج الدراسة.....	39
خلاصة الفصل الثاني.....	41
الخاتمة.....	43
النتائج.....	43
التوصيات.....	44
آفاق الدراسة.....	44
المراجع	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 2–1	عدد الملفات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2013–2017.	38
جدول رقم 2–2	تطور حجم مبالغ القروض الممنوحة للمؤسسات المالية . 2013 . 2017	38
جدول رقم 2–3	تطور حجم القروض الممنوحة للمؤسسات المالية 2013 . 2017	39
جدول رقم 2–4	توزيع القروض التي يمنحها البنك بحسب القطاعات الممولة من 2013–2017	40

مقدمة

توطئة :

تظهر الحاجة التمويلية للمنشآت الإقتصادية ، بسبب قصور الموارد المالية الداخلية المتاحة لديها عن مقابلة متطلبات نشاطها وتحقيق أهدافها ، لذالك تلجأ هذه المنشآت إلى البنوك التجارية بإعتبارها أهم المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على الوساطة المالية ، أي تعبئة المدخرات من أصحاب الفوائض المالية وتوجيهها نحو طالبي القروض من القطاعات الإقتصادية المختلفة .

وتعتبر القروض البنكية مصدرا مهما لإشباع تلك الحاجات التمويلية ، والتي تتنوع تبعا لأوجه إستخدامها حيث يمكن تصنيف القروض التي تمنحها البنوك وفقا لأسس مختلفة أهمها : تاريخ الإستحقاق ، طريقة السداد ، وجود ضمان من عدمه ،ونوع القرض.

أما بالنسبة للبنك فتعتبر محفظة القروض والسلف من أهم أوجه إستخداماته ، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول ، كما يمثل العائد المتولد عن الجانب الأكبر من من الإيرادات ، لذالك فإن البنك يوليها أهمية خاصة ، ويصب بكافة جهوده وقراراته إلى تكوين محفظة قروض تتسم بالجودة العالية ، وتحقق عوائد أكبر ومخاطر أقل ، كما تؤثر نوعية القرض التي يمنحها البنك التجاري بشكل مباشر على مركزه المالي وربحيته ، حيث يرتبط حجم القروض الممنوحة بنوعية و آجال الموارد المالية المتاحة ،ونمطها من حيث إستقرارها ومواعيد إستحقاقها وتنوعها ، كما أن ضخامة حجم الإستثمار في القروض وصعوبة التخلص منها قبل تواريخ إستحقاقها يقتضي دراسة حصيفة للمعدل المطبق على القرض

" سعر القرض" وضرورة ربطه بعوامل موضوعية تخص بالأساس تكلفة القرض و الموقف التنافسي للبنك و قدرة العملاء على تحمل السعر ، وأخيرا الضغوط أو القيود المفروضة من قبل الجهات المنظمة لعمل البنوك،كما أن المنافسة تعتبر أحد أهم العوامل المحددة للمحيط الذي تحاول من خلاله مختلف المؤسسات ومنها البنكية إثبات وتطوير تواجدها عن طريق التأقلم مع تعقد معطياته ، وهذا ما جعل النظريات الإقتصادية تهتم بشكل كبير بموضوع المنافسة بهدف إعطاء مفهوم واضح لها، بهدف التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق البنكي، حيث تسعى كل مؤسسة إلى جلب أكبر عدد من العملاء لصالحها كما تعبر المنافسة البنكية عن الإجراء الذي تسعى من خلاله كل مؤسسة بنكية إلى التأقلم مع التطورات الدائمة على مستوى السوق ، من خلال المحافظة على العملاء الحاليين وجذب أكبر عدد ممكن من العملاء المرتقبين والإستجابة لطلباتهم المعقدة والمتغيرة بإستمرار من خلال التركيز على المنافسة السعرية و غير السعرية .

و على ضوء هذا جاءت دراستنا لتحليل واقع المنافسة في البنوك التجارية وكيفية جلب الزبائن عن طريق التسعير الأمثل للقروض و التسهيلات الممنوحة لهم وبناءا على ماتقدم يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي :

– ما أثر تسعير القروض المصرفية على تنافسية البنك في السوق المصرفي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسة مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- هل تؤدي البنوك التجارية دورا رياديا في تفعيل حركة الأنشطة الاقتصادية؟

2- هل تساهم البنوك التجارية في منح القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي العديد من القطاعات بالقدر الكافي؟

-3 هل يسهل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض ضرورة توفير الضمانات الكافية للبنوك؟

الفرضيات :

1-تؤدي البنوك التجارية دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية.

2-تساهم البنوك التجارية في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي العديد من القطاعات بالقدر الكافي.

3-يسهل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة غرداية، حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية من خلال توفير الضمانات الكافية للبنك.

أهداف الدراسة:

-التعرف على البنوك التجارية وأهم أنواعها .

-عرض الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الوقوف على أهم مصادرها التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا بذاته .

-التعرف على طرق التمويل المعتمدة لدى البنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

- الأهمية الإقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى اقتصاديات الدول.

- العدد الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترفض البنوك منحها القروض اللازمة لها.

- اقتراح عدة مقترحات على ضوء النتائج التي ستعرج عليها الدراسة، والتي من شأنها أن تسمح بتفعيل علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك التجارية.

أسباب اختيار الموضوع

جاء إختيارنا للموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

الأسباب الذاتية:

تتمثل في الاهتمام الشخصي بالموضوع، وعلاقته بالتخصص بالإضافة إلى السعي وراء الاستفادة من الإطار النظري وواقعه العملي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الأسباب الموضوعية: يمكن حصرها فيما يلي:

-جذب انتباه مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة إلى أهمية الاهتمام وتسليط الضوء على هذا النوع من المؤسسات لما لها من أهمية بالغة.

-إشكالية التمويل التي تعتبر أحد اهم العقبات التي تقف امام انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إبراز مدى فاعلية بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة غرداية- في ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما لها من ايجابيات على النشاط الاقتصادي.

منهجية الدراسة :

ولدراسة هذا الموضوع والإحاطة به من مختلف الجوانب وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية إعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي كحتمية أملتها علينا طبيعة الموضوع لأننا بصدد جمع وتحليل وتلخيص الحقائق المرتبطة بالموضوع محل الدراسة .

وسائل البحث :

وفي سبيل إثراء هذا الموضوع اعتمدنا على توعين من وسائل البحث :

البحث المكتبي :وذالك لتغطية الجانب النظري للموضوع من خلال مجموعة من الكتب والأبحاث و الدراسات والمجلات المتخصصة في البنوك

البحث الميداني :ولتغطية الجانب التطبيقي قمنا بزيارة لبعض الوكالات محل الدراسة حيث تمكنا من الإطلاع على مجموعة من المعلومات بغية جمعها وتحليلها من أجل توضيح بعض الحقائق.

الفصل الاول: الاطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

يعتمد النشاط الإقتصادي أساسا على التمويل بواسطة القروض التي تقدمها المصارف، حيث تعتبر عملية الإقراض الخدمة الأساسية التي تقدمها المصارف ، بحيث يلعب السعر فيها دوراكبير.في المصرف بالإضافة إلى أنه عنصر مهم من العناصر المزيج التسويقي للمصرف وذلك من خلال منافسة بين البنوك لجلب أكبر عدد من العملاء وفي هذا الفصل سنستعرض تسعير القروض المصرفية من خلال تقسيمه إلى مبحثين حيث سنستعرض في المبحث الأول عموميات حول القروض المصرفية والتنافسية بينما سنتناول في المبحث الثاني الدراسات السابقة.

المبحث الأول :عموميات حول القروض المصرفية والتنافسية

سنتطرق في هذا المبحث إلى عموميات حول القروض وكذلك تسعير هذه القروض المصرفية وذلك في المطلب الأول كما سنتطرق إلى المنافسة المصرفية بين البنوك في المطلب الثاني.

عرف موضوع التنافسية اهتماما كبيرا بعد موجة التحرير المالي التي عرفها العالم خلال مرحلة السبعينات من القرن الماضي، حيث استدعى فتح التبادل على المستوى الدولي بخصوص الخدمات المالية والمصرفية مزيدا من اهتمام المصارف بتنافسيتها، حيث قامت البنوك بالبحث عن أساليب زيادة قدرتها على المنافسة مع البنوك الاجنبية والمحلية أيضا.....ومن أساليب المنافسة المنافسة السعرية ....وسنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على المنافسة .. طرق تسعير القروض...

المطلب الأول: تسعير القروض المصرفية

لقدكانت وماتزال القروض المصرفية هي أحد أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك .فهو يعد عصب الحياة الاقتصادية لأي دولة،حيث ظهرت له عدة تعاريف من أهمها:

الفرع الأول : مفهوم القرض المصرفي حاول الربط بينها بجعلها على شكل فقرة

- "هو مبادلة مال حاضر (نقد ،بضاعة ،...الخ)بوعد وفاء أو تسديد أودفع مقبل (أو قادم)،ومعنى ذلك أن يتنازل احد الطرفين مؤقتا للآخر عن مال على أمل استعادته منه فيما بعد[1]".
- تعرف القروض بأنها[2]" تلك الخدمات المقدمة للعملاء ،والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة".
- ويعرف القرض بأنه[3]" وعد بالدفع بعد انقضاء وقت الدين ، ويقوم على عنصرين هما :الثقة والانتظار، وهما محوران ترتكز عليهما عملية القرض" .

[1]- شاكر القزويني ،**محاضرات في اقتصاد البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1992،ص90
2- **القروض المصرفية ومعايير منحها**، مجلة إضاءات مالية ومصرفية ،العدد 11، معهد الدراسات المصرفية،الكويت ،يوليو ،2011
[3]- عبد القادر خليل ،**مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة اثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2014

ومن خلال هذه التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج التعريف على أن "القروض المصرفية هي عبارة عن مبلغ مالي مقدم من طرف البنوك لأفراد أو مؤسسات على أن يتعهد المدين بتسديد هذا المبلغ مقابل فائدة ".

الفرع الثاني :أنواع القروض المصرفية يجب الاختصار في هذا الفرع

تختلف القروض على حسب اجالها وتبعا للمقرضين والأغراض التي تستخدم فيها والضمانات المقدمة .....الخ

1-القروض المصرفية حسب معيار الزمن:

ا- قروض مصرفية قصيرة الأجل :في غالب الأحيان يلجأ الأشخاص للبنك عند الحاجة وذلك لتغطية العجز الذي يطرأ على الخزينة للحصول على مال لضمان استمرار الدورة الإنتاجية في حالة عادية ونعلم أن المؤسسات الصناعية والتجارية تحتاج إلى عدة أسابيع لكي تمر من مرحلة شراء المواد الأولية وتحويلها إلى منتجات تامة الصنع ،ثم بيعها مع الأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية الممنوحة للزبائن لكي يسددوا ما عليهم ، وانطلاقا من هذه المعطيات نستطيع تحديد مدة استرجاع القرض.

ب-القروض مصرفية متوسطة الأجل :توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع (07)سنوات مثل الألات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة .....ونظرا لطول هذه المدة ،فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال ، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض .

ج-قروض مصرفية طويلة الأجل :تفوق في الغالب سبع 7سنوات ، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين 20 سنة ،تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الآلات ،كما تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى هذا النوع من القروض نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها ،وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائده.

2- القروض المصرفية حسب الغرض منها:

ا-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال :نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في فترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب سنة وبعبارة أخرى هي :النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال ،ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها :التمويل ، التخزين ،الإنتاج ،التوزيع ،وتأخذ نشاطات الاستغلال الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للمصارف خاصة التجارية منها.

وعليه فإن أهداف القروض الاستغلال متعددة منها :التوسع المسمى الدوران البطيء للمخزون ،تمويل الإستيراد والتصدير ،تمويل والإستفادة من الخصم النقدي

ب- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار :نشاطات الإستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة للحصول ،إما على وسائل الإنتاج ومعداته ،وإما على عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية ،فالاستثمار هو عبارة إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل .

- تكون متوسطة الأجل إذا تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز استعمالها 7سنوات مثل : الألات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة

-تكون طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات التي تفوق 7سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية 20 سنة إذا تعلق الأمر بتمويل نوع خاص من الإستثمارات للحصول على العقارات ،مباني[1].

3 -القروض المصرفية بحسب المقترضين:

وتنقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى: [2]

1-قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى

2-قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام

[1]-الطاهر لطرش،نفس المرجع السابق،ص73-75

[2]-عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،ص ،118

3-قروض المستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال

4-قروض للعملاء وقروض للأخرين

4-القروض المصرفية بحسب المصدر[1]:

وتنقسم القروض المصرفية بحسب المصدر إلى :

أ-قروض داخلية :هي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين القاطنين بإقليمها باختلاف جنسياتهم ،وتكون للدولة الأولوية أو السلطات التامة في تحديد شروط هذه القروض ومدتها وكيفية تسديدها ،ففي هذا النوع من القروض تكون قدرة الدولة وطاقتها على الإقتراض الداخلي تفوق قدرتها على الإقراض الخارجي لأنها صاحبة السلطة داخليا وتستعمل الدولة هذا النوع من القروض في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية لغرض زيادة الإنتاج القومي والادخار الوطني ،إذ تقوم الدولة بذلك عن طريق دعوة الأفراد إلى الاكتتاب العام.

ب-القروض الخارجية: هو القرض الذي تتحصل عليه الدولة من خارج إقليمها سواء من حكومة أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي مقيم بالخارج ،فحاجة الدولة إلى أموال إضافية وعدم كفاية مدخراتها الوطنية وكذلك حاجتها الماسة إلى العملات الأجنبية بالنظر إلى الزيادة المستمرة في الطلب على السلع الاستهلاكية ،فعملية القرض وكيفية منحه تختلف باختلاف الجهات المقرضة ،فإذا منح القرض من دولة أجنبية ،فقيمة القرض تمنح بعملة البلد المقرض وليس بالعملة الصعبة ويتمثل غالبا في شكل سلع الإستهلاكية أو مستلزمات الإنتاج ،أما إذا منحت هيئة دولية لدولة ما قرضا كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، فالقرض يمنح بالعملة الصعبة وحتى طريقة التسديد تكون بنفس العملة مما يؤدي إلى ارتفاع المديونية خاصة في حالة إعادة الجدولة التي تؤدي إلى إرتفاع خدمة الديون ،والملاحظ أن الدول النامية تلجأ كثيرا لهذا النوع من القروض لتنمي مواردها المالية ولترفع مستوى نشاطها الإقتصادي مع علمها أنها تزيد من تبعيتها للدولة المقرضة .

[1]-حسن مصطفى حسين ،**المالية العامة** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1995،ص63-64.

-القروض المصرفية بحسب الضمان [1]:

وتنقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى :

1قروض مضمونة: وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى :

ا- قروض بضمان شخصي: وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل

ب-قروض بضمان عيني :وقد تكون قروض بضمان بضائع أو قروض بضمان أوراق مالية أو أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول أو قروض بضمان كمبيالات وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين وقروض بضمان وثائق التأمين .....تودع لدى البنك لضمان القرض.

وأهم ما ينظر إليه المصرفي عند منحه قرضا مضمونا هوما يعرف' بالهامش' والذي يمثل الفرق بين القيمة الأصل المقدم كضمان للقرض وقيمة القرض نفسه .وعلى الرغم من أهمية الهامش في كل عمليات الإقراض المضمونة منها وغير المضمونة إلا أن هذا اللفظ يستعمل فقط بالنسبة للقروض المضمونة

القروض الغير مضمونة: ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع ،إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض ، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقيق من المركز الإئتماني للعميل ومن مقدرته عل الوفاء في الوقت المحدد وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل التشغيل والقوائم المالية.

وتنشأ القروض الغير مضمونة بسبب طبيعة الأعمال التجارية ،حيث يلاحظ أن قدرا كبيرا من التعامل بين الشركاء يتم على أساس حسابات مفتوحة فبيع المنتج مثلا سلفه لتاجر الجملة ، يتم ويقيد الثمن في حسابه لديه وبعد فترة طويلة يرسل إليه فاتورة البيع أو كشف الحساب مرفقا به فواتير البيع وموضحا عليه الرصيد المستحق ،ليقوم التاجر بالخدمة نفسها لتاجر التجزئة وهكذا تناسب السلع ويقابلها انسياب في رأي المال الدائر حيث تحل محل السلع أولاق القبض التي تتحول إلى أرصدة نقدية منها يتمكن المنتج من شراء المواد الأولية ودفع أجور العمال ومصروفاته الأخرى لإنتاج

[1]-عبد المطلب عبد الحميد،**مرجع سبق ذكره،ص116-117**

السلع ، ثم تتكرر الدورة من جديد وتمول البنوك هذه المراحل بأسرها عندما تمنح القروض غير المضمونة معتمدة على انسياب رأس المال الدائر ، وليس معنى كون القرض غير المضمون أنه أقل سلامة من القرض المضمون، إذ أنه عندما تنخفض القيمة السوقية للضمان قد يخسر البنك من قيمة القرض ، يعكس النوع الأخر المعطى للمقرض ذي المقدرة الالية المبينة والسمعة الحسنة والذي يقوم بسداد دينه محافظة منه على سمعته التجارية .

الفرع الثالث :أهمية القروض المصرفية :

للقروض المصرفية أهمية كبيرة سنحاول إبرازها من خلال النقاط التالية[1]:

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس الدفع الأجل والوعد بالوفاء ،وكيف أن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الإقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية .
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر ،فهو بذلك واسطة للتبادل وواسطة للإستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع ، اي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال
- تعد القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته ،إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ،ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة .
- تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول .
- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى إرتفاع الفوائد والعمولات ، والتي تعتبر مصدرا للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك ،وتدبير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.
- تلعب القروض دورا هاما في حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات ،فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ، ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة ،والحصول على سلع الإنتاج ذاتها .

[1]-القروض المصرفية ومعايير منحها ،ص3، نشرةتوعويةيصدرهامعهدالدراساتالمصرفيةدولةالكويت - العددالحاديعشر2011

- عمليات الإقراض تمكن البنوك من المساهمة في النشاط الإقتصاديوتقدمه ،ورخاء المجتمع الذي تخدمه ،فتعمل القروض على خلق فرص العمالة ،وزيادة القوة الشرائية التي تساعد بدورها على التوسع في استغلال الموارد الإقتصادية ،وتحسين مستوى المعيشة .

الفرع الرابع : تسعير القروض المصرفية

بإعتبار السعر هو أحد العناصر الأساسية في المزيج التسويقي للخدمة فإن الاستراتيجية التسويقية التي يتبناها المصرف بحيث يلعب السعر فيها دوراكبير.

مفهوم التسعير :

فيما يلي نقدم مجموعة من المفاهيم حول التسعير عموما و السعر المصرفي خصوصا :

- **المفهوم الأول** "يمثل السعر من وجهة نظر العميل بأنه تلك القيمة المحددة من قبل البائع ثمنا للخدمة والمنافع التي يحصل عليها متلقي الخدمة[1] ".

- **المفهوم الثاني** " عرف على أنه القيمة التي يدفعها شخص ما مقابل الإستفادة من المزايا والفوائد التي تمثلها السلعة أو الخدمة موضوع اهتمامه[2] ".

– المفهوم الثالث " مفهوم السعر المصرفي إلى معدل الفائدة على الودائع والقروض والرسوم والمصروفات الأخرى التي يتحملها المصرف لقاء تقديم الخدمات المصرفية أو العمولات التي يتلقاها المصرف نتيجة تقديمه الخدمات للغير[3] ".

ومن التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج على" أن السعر هو تحويل قيمة الخدمة أو السلعة المقدمة في وقت ومكان معين من طرف المنتج للمستفيد إلى قيمة نقدية وفقاً للعملة المتداولة في المجتمع" .

الفرع الرابع :أهداف التسعير

[1]-العجارمة تيسير ،**التسويق المصرفي** ،الطبعة الثانية ،دار الحامد للنضر والتوزيع ،عمان ، الأردن،2013،ص235
[2]-عبيدات محمد ابراهيم،**أساسيات التسعير في التسويق المعاصر** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية ،عمان ،الأردن ،2008،ص19
[3]-عبد الرزاق بن علي ،**مدونة الدروس في الإدارة والإقتصاد** ،جامعة حمه لخضر باالوادي ،28.فيفري ،2016.

أ- **أهداف التسعير الإستراتيجية:** غالبا ما تتضمن أهداف التسعير الخطط الطويلة الأجل للمصرف والتي تكون متسقة مع المهمة والأهداف العامة للمصرف.

وتتكون أهداف التسعير الإستراتيجية من:

- البقاء والحصة السوقية: كل المصارف تهدف إلى البقاء في السوق وتوسيع حصتها السوقية حتى لو تحملت بعض الخسائرعلى المدى القصير في سبيل بقائها في السوق.
- الربح:يعد هدف الربح واحد من الأهداف الأساسية لكل المصارف وهو ما يعني بتحقيق معدلات معقولة من الأرباح للمساهمين أو المالكين للأسهم ويتفاوت مستوى الرح من مصرف إلى آخر.
- العائد على الإستثمار:قد يكون الهدف من التسعير هو توثيق نسبة عائد على مستوى الأموال المستثمرة في المصرف.

ب- **أهداف التسعير التكتيكية في المصارف**:وتتلخص أهداف التسعير في المصارف والتي تكون هي بالأساس متفرعة من الاهداف الإستراتيجيةبمايلي[1]:

-زيادة قاعدة الزبون أي جذب انتباه أكبر عدد ممكن من الزبائن المحتملين .

-تحقيق مستوى جودة عالي

-تعظيم الربح

-إنجاز قيادة كلفة المنتج

-المنافسة السعرية

-البقاء في السوق

-الحفاظ على الوضع الراهن

-الحفاظ على الإستثمار

-التدفق النقدي

[1]-**العجارمة تيسير**، مرجع سبق ذكره ،ص 237

الفرع الخامس : عناصر تسعير القروض المصرفية .

لعملية تسعير القروض المصرفية مجموعة من العناصر تتحكم فيها عملية تسعير القرض منها

سعر الفائدة يجب أن يغطى العناصر الرئيسية التالية :

(أ)تكلفة الأموال المقترضة (أسعار الفائدة المدينة أو أسعار الفائدة على الودائع)

(ب)تكلفة مخاطر الائتمانا لمصرفي ، والتي تتمثل في عدم إمكانية الاستردادالكلى أو الجزئي للقرض وفوائده [1].

(ج)نصيب قسم الائتمان من التكاليف الإدارية للبنك : وهو ما يتطلب تطبيق مفاهيم و أسس ونظم محاسبة التكاليف ومن ثم ضرورة تقسيم إدارات البنك إلى مراكز تكلفة أو مراكز نشاط ثم حصر و تجميع وتخصيص عناصر التكاليف على مراكز النشاط ثم توزيع تكاليف مراكزا لخدمات المساعدة على المراكز المستفيدة باستخدام الأسس المناسبة.

(د)تعليمات البنك المركزى :تضع بعض البنوك المركزية قيود على أسعار الفائدة على القروض وذلك بأن تحدد للبنوك هامشاً للفائدة تتحرك فيه صعوداً وهبوطا وذلك طبقاً لما يراه البنك المركزى محققا لمصالح الإقتصاد الوطنى.

(هـ) هامش ربح مناسب :والذى يتأثر بدوره بمجموعة من العوامل ،أهمها المنافسة التي تعرض لها البنك وحجم الطلب على القروض فى السوق ومبلغ القرض المطلوب تسعيره ومدته ،وعلاقة العميل بالبنك والضمانات المقدمة منه.

الفرع السادس :طرق تسعير القروض المصرفية

توجد عدة طرق لتسعير القروض المصرفية نتناولها من خلال العناصر التالية[2]:

1-طريقة تسعير القرض المبني على تكلفة الأموال وهامش الربح :في هذه الطريقة يكون معدل

الفائدة على القرض المقدم لعملاء لديهم رصيد ودائع بالبنك أقل من معدل الفائدة على القرض المقدم

لعملاء ليس لديهم رصيد ودائع بالبنك ويمكن كذلك التمييز ين العملاءالذين يحتفظون برصيد كبير وأولئك

1-سمير مسعي،**تسعيرالقروضالمصرفية**،مذكرةماجستير،علوماقتصادية،بنوكوتأمينات،جامعةمنتوري،قسنطينة،،2008،2007،ص32

2- غلوسيأحلام ،**أثر تكلفة الأموال على تسعير القرض الإستهلاكي في البنك الوطني الجزائري** ،مذكرة شهادة ماستر ، تخصص مالية المؤسسة والممارسات في الأسواق المالية ، علوم التسيير ،جامعة محمد شريف مساعدية ،سوق أهراس،2016-2017 ،ص 59

الذين يحتفظون برصيد صغير.

ويحسب معدل الفائدة على القرض بالعلاقة التالية:

معدل الفائدة على القرض = هامش تكلفة الأموال المتاحة للاستثمار في القرض + تكاليف العمليات + الرصيد التعويضي + هامش الربح المطلوب

الرصيد + تكاليف العمليات + هامش تكلفة الأموال المتاحة للاستثمار في القرض =معدل الفائدة على القرض
هامش الربح المطلوب + التعويضي

2-طريقة تسعير القرض المبني على سعر الفائدة الأولي:

الطريقة لأولى تفترض أن للبنك القدرة على تحديد تكاليفه بدقة لكن البنك كمؤسسة مالية من الصعب تحديد تكاليف العمليات الخاصة بكل عملية مصرفية يقوم بها ،كذلك الطريقة السابقة لم تأخذ في الإعتبار عامل المنافسة بين البنوك في السوق لكسب العملاء الجيدين ،و منه نجد العلاقة التالية لحساب معدل الفائدة على القرض:

معدل الفائدة على القرض = معدل الفائدة على القروض + معدل تكلفة المخاطر + معدل تكلفة مخاطر القروض طويلة الأجل

3-طريقة تسعير القرض وفقا لتكلفة أموال سوق النقد مضافا إليه تكلفة العمليات وهامش الربح:

حسب هذه الطريقة يحسب معدل الفائدة كالتالي:

معدل الفائدة على القرض =معدل هامش تكلفة الأموال من سوق النقد + المعدل المضاف لمقابلة تكاليف العمليات وهامش الربح

4-طريقة تسعير القرض وفقا للحد الأقصى لسعر الفائدة على القرض :تعتمد هذه الطريقة على إبرام

اتفاق بين العميل والبنك ينصع لعدمدفعا لعميل سعر فائدة على القرض أعلى من حد معين حالة ارتفاع أسعار الفائدة في السوق.

5--طريقة تسعير القرض وفقا للتكلفة والعائد:تقوم هذه الطريقة على ثلاث خطوات كالتالي[1]:

-أ-حساب إيرادات الاستثمار في القرض:

العائد على القرض= (الجزء المستخدم من القرض من قبل العميل× معدل الفائدة على القرض) + (الجزءغير المستخدم من القرض × معدل مصروفات الأموال غير المستخدمة)

ب-تقدير صافي الأموال الممنوحة للعميل :

تقدير صافي الأموال الممنوحة للعميل =الجزء المستخدم من القرض -((الجزء المستخدم من القرض × معدل الرصيد التعويضي) + (الجزء غير المستخدم من القرض× معدل الرصيد التعويضي))+نسبة الودائع من الرصيد التعويضي.

[1]-غلوسيأحلام ،نفس المرجع سبق ذكره ،ص 60

المطلب الثاني: المنافسة المصرفية

تعتبر المنافسة عاملا أساسيا في تحسين الكفاءة الإنتاجية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، فالمنافسة تساعد بشكل كبير في نمو وتطور القطاع الاقتصادي ومن بينها لقطاع البنكي يجب التفريق هنا بين المنافسة والتنافسية، حيث المنافسة وادواتها تحقق للبنك تنافسية معينة او يجب تغيير العنوان إلى المنافسة .

الفرع الأول :مفاهيم حول المنافسة المصرفية

فيما يلي سنوضح مجموعة من المفاهيم المتطرقة لمفهوم المنافسة بشكل عام والمنافسة المصرفية على الخصوص.

1-مفهوم المنافسة :

هناك عدة مفاهيم حول مضمون المنافسة ومن أهمها:

-يقصد بها[1]"التنافس على شيء معين ،أو السباق للوصول إلى هدف ما".

-كما يمكن تعريف المنافسة بأنها [2]"عبارة عن عملية تهدف إلى تحقيق الفعالية ،الحركية والتنمية في أي قطاع اقتصادي وهذا من خلال الأسعار والتطوير و الرفع من جودة المنتجات...الخ)"

2-مفهوم المنافسة المصرفية:

"هي عبارة عن عملية أوتصرف تسلكه مجموعة من المؤسسات التي تقدم المنتجات بنكية، أومنتجات بديلة له، والهدف من هذ التصرف هو التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق البنكي بحيث تسعى كل مؤسسة لجلب أكبر عدد من العملاء لصالحها[3]".

ومن خلال هذه التعاريف حاولنا أن نستنتج "أن المنافسة المصرفية هي التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق البنكي ،من خلال سعى كل مؤسسة إلى جلب أكبر عدد من العملاء لصالحها،وذلك من خلال إستعمال عدة أدوات".

---

[1]-.-شريف غياط و محمد بوقموم، **المنافسة في البنوك الجزائرية بين المعوقات والتطوير**،مجلةإيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية ، العدد التاسع،2010 ،ص18

[2]-محسن زوبيدةو بوخلالةسهام ،**المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري**

[3]--شريف غياط و محمد بوقموم،مرجع سبق ذكره ،ص18

الفرع الثاني :أنواع المنافسة المصرفية

تتنافس البنوك فيما بينها لجلب أكبر قدر من الزبائن حيث هناك عدةأنواعوأشكاللمنافسةبينالبنوكالتجارية وفي ما يلي أنواع المنافسة المصرفية [1]:

- **المنافسة المصرفية مابين المؤسسات المصرفية**

وهي المنافسة بين المصارف التجارية بما بينها ،سواءا فيما يتعلق الأمر بالسوق المصرفية المحلية ،أو السوق المصرفية العالمية ، وهي تعتمد أساسا على المنافسة من أجل التوسع وكسب أكبر عدد من العملاء

- **المنافسة بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية**

إن درجة التهديد التنافسي من قبل الداخلين الجدد في سوق الخدمات المالية يتزايد بصورة ملحوظة، مما يزيد من الصعوبات والارتباك للبنوك ،حيث يلاحظ أنه في العديد من الدول العالم أن دخول كل من الشركات التأمين وشركات الأسواق المالية والوسطاء الماليين الأخرين ، سوف يؤدي إلى إحداث تأثيرات جوهرية وذلك من خلال قيامها بتقديم متنوعة من الخدمات وثيقة الصلة بأعمال البنوك

وكنتيجة لتلك المنافسة المتزايدة فإنه على البنوك أن تكيف نفسها لمنهج أو أسلوب أكثر تكاملا لتسويق وبيع الخدمات .

- **المنافسة بين المؤسسات المالية المصرفية والمؤسسات الغير مالية**

بالإضافة إلى قيام العديد من المؤسسات الغير مالية المصرفية بتقديم تشكيلة واسعة من الخدمات وثيقة صلة بالبنوك كما سبق القول ، فقد بدأ العديد من المؤسسات غير المالية بالدول الصناعية المتقدمة في دخول أسواق الأعمال المصرفية ، وعلى سبيل المثال فإن بعض الشركات بيع السلع بالتجزئة أدخلتخدمة جديدة تقدمها لعملائهاعبارة عن بطاقات تسوق والتي تتيح لهؤلاء العملاء شراء مجموعة متنوعة من منتجات التجزئة ، ومن ثم تتناقص احتياجات هؤلاء العملاء لخدمات البنوك .

[1]-احلام بوعبدلي ،**البنوك التجارية الجزائرية و المنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة** ،مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،العدد 08 لسنة 2008 ،ص 190

الفرع الثالث :سبل تطوير القدرات التنافسية في البنوك الجزائرية

البنوك التجارية الجزائرية مازالت في حاجة ماسة إلى مزيد من الإصلاحات لتمكينها من تطوير قدراتها التنافسية من جهة والصمود أمام المنافسة العلمية من جهة اخرى وذلك من خلال ارتكاز هذا الإصلاح على المحاور التالية[1]:

- إعادة بعث وتنشيط السوق المالي ، حيث لابد أن تتبع عملية الإصلاح البنكي إصلاحا للسوق المالي وهذا من منطلق الدور المكمل الذي تلعبه السوق المالية في مجال التمويل ومنافسة البنوك في هذا المجال
- تعزيز الإستقلالية ودور البنك المركزي إذ أنه يجب ألا نغفل في جانب الإصلاحات عن الدور الفعال للبنك المركزي باعتباره المسؤول الأول عن السياسة النقدية للدولة ، ومن ثم فوجوده بشكل قوي يمثل أهم دعائم المنظومة المصرفية وتحديثها و تأمين المنافسة المصرفية السليمة وذلك عبر:
- تهيئة المناخ التشريعي بما يتماشى ومستجدات الساحة المالية الدولية خاصة في ظل العولمة المالية والتحرير الإقتصادي العالمي .
- تأمين الشفافية في العمليات التمويلية وكذا أداء القطاع البنكي
- تدعيم قواعد المخاطرة والمراجعة وتوحيدها وفق المعايير الدولية .

ولعل ما قامت به السلطات الجزائرية من خلال تعديل قانون النقد والقرض بالأمر 11/03

يصب في هذا الإتجاه، وذلك بهدف تفعيل دور الدولة وبنك الجزائر في مراقبة النشاط البنكي والمحافظة على سلامته وإستقراره

- إعادة هيكلة النظام البنكي الجزائري عن طريق تشجيع عمليات الإندماج بين البنوك وخاصة الصغيرة منها ، لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يكون بإمكانها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة وبتكلفة تنافسية .
- زيادة التنافسية بين البنوك عن طريق فتح المجال لبنوك جديدة سواءا كانت محلية أو أجنبية سيما إذا عرفنا وأن الساحة المصرفية الجزائرية لا تزال بحاجة إلى المزيد من البنوك بالنظر إلى ضعف تغطية البنوك على مستوى المتواضع

[1]- -شريفغياط و محمد بوقموم، مرجع سبق ذكره ،ص 21

للكثافة المصرفية ، زيادة على سن القوانين والتشريعات الكفيلة بالقضاء على الإحتكار وتنظيم النشاط البنكي على أساس التنافسي[1].

الفرع الرابع: وسائل وأدوات المنافسة بين البنوك التجارية:

إن الهدف الأساسي الذي تتنافس من أجله البنوك التجارية فيما بينها ، هو جذب وكسب أكبر عدد ممكن من العملاء.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، تستعمل البنوك مجموعة من الأدوات والوسائل التي يتم من خلالها التنافس ،يمكن حصرها فيما يلي[2]:

1- رأس المال:

يعتبر رأس المال بالنسبة للبنك مؤشرا لمدى المتانة المالية للبنك ،ودرع واقي للمودعين من مخاطر سوء الإدارة والتوظيف ،فكلما كان رأسمال البنك كبيرا كلما زادت ثقة الجمهور و العملاء في هذا البنك ،و كلما زاد إقبالهم على التعامل معه ،لذلك تتنافس البنوك على زيادة نسب رؤوس أموالها من أجل كسب ثقة العملاء.

2- السعر :

في المجال البنكي، تظهر المنافسة عن طريق السعر فيمايلي :

- أسعار الفائدة على الودائع ،بحيث تتنافس البنوك على رفع هذه الأسعار من أجل إغراء جمهور المدخرين بإيداع أموالهم لديها.
- أسعار الفائدة على القروض: ويكون التنافس هنا بتخفيض هذه الأسعار إلى أدنى نسبة ممكنة من أجل تشجيع المستثمرين على الاقتراض
- تخفيض العمولات المفروضة على الخدمات البنكية الثانوية .

1-شريفغياط و محمد بوقموم، مرجع سبق ذكره ،ص 23
2-محسن زوبيدة و بوخلالة سهام ،مرجع سبق ذكره، ص5-6

3- استعمال التكنولوجيا:

أصبحت التكنولوجية إحدى أهم الأدوات التي يمكن التنافس عليها واستعمالها في توسيع حصة السوق بالنسبة للمنشآت البنكية .فكلما نجح البنك في إدخال وسائل حديثة وتكنولوجيا عالية المستوى على خدماته ،كلما أدى ذلك إلى زيادة السرعة في الأداء ،والسهولة في المعاملات وبالتالي جذب المزيد من العملاء .

كما أن التكنولوجيا تمكن البنوك أيضا من تقديم وابتكار خدمات بنكية جديدة ،وهذا مايعد عنصرا آخر من العناصر التي تتنافس عليها البنوك.

4- تسويق الخدمات:

يعتبر تسويق الخدمة البنكية وإيصالها للعملاء بأسهل السبل وأحسنها ،أداة أخرى تتنافس حولها البنوك التجارية ،بحيث يساهم التسويق الفعال للخدمات البنكية – بشكل كبير –فيجذب انتباه العملاء وإثارة ميولهم ورغباتهم. ويشمل التسويق البنكي الترويج للخدمة وتوزيعها أوتصريفها ،فالترويج يكمن في التعريف بالخدمة المقدمة ومزاياها وقدرتها على إشباع حاجات العملاء ورغباتهم ،ويتم ذلك باستعمال مختلف وسائل الإعلان (مثل الملصقات الإشهارية) والإعلام (الجرائد،الومضات الإشهارية في الإذاعة والتلفزة.....إلخ)

5- حسن المعاملة:

تلعب الناحية النفسية(البسيكولوجية) دورا كبيرا في جذب العملاء ،وحملهم على الإقبال للتعامل مع بنك معين ،ويتوقف ذلك على مدى قدرة العامل ينفي البنك على حسن معاملة هؤلاء العملاء ،وحسن استقبالهم والتشاور معهم بحيث يمنح ذلك العملاء الإحساس بالراحة والثقة والأمان.

ولذلك تتنافس البنوك على توفير أحسن الوسائل المادية والبشرية من أجل خلق جو مريح للعملاء أثناء تواجدهم في البنك،ومن ذلك:

-تجهيز قاعات الاستقبال بوسائل حديثة ومريحة.

– .حسن الاستقبال والبشاشة واحترام المتعاملين) العملاء

– .توطيد العلاقات الشخصية مع العملاء

-مرافقة البنك لعملائه،والوقوف معهم في الأوقات العصيبة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الدراسات السابقة لموضوع بحثنا حيث سيكون في المطلب الأول الدراسات السابقة الأجنبية مع مقارنها بالدراسات الحالية من خلال أوجه التشابه وأوجه الإختلاف.

في حين سيكون المطلب الثاني مخصصا للدراسات السابقة المحلية مع مقارنها بالدراسات الحالية من خلال أوجه التشابه وأوجه الإختلاف.

المطلب الأول :الدراسات الأجنبية

سنتناول في هذا المطلب للدراسات السابقة الأجنبية التي اعتمدناها في بحثنا مع إبراز أوجه التشابه والإختلاف فنذكر مايلي:

الفرع الأول:-ميشلين بسام الصويتي ، **تسعير القروض في البنوك التجارية وفقا لمدخل العائد على رأس المال الإقتصادي** ،دراسة تطبيقية على المصارف السورية ،مذكرة ماجيستر في الأسواق المالية ،قسم التأمين والمصارف ،كلية الإقتصاد ،جامعة دمشق ،سوريا ،2014.

حيث تطرقت هذه الدراسة إلى دراسة مدخل العائد على رأس المال الإقتصادي لتسعير القروض حيث قامت الباحثة في أثر البيئة الناظمة للعمل المصرفي في تبني المدخل لأعراض التسعير ،وأثر استخدام المدخل في قياس الأداء لاتخاذ قرارات التسعير بناء على القياس الكمي. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:-إن استخدام مدخل العائد رأس المال الاقتصادي يؤثر على حساب تكاليف الإقراض بشكل أكثر دقة مقارنة مع أساليب التسعير التقليدية المعتمدة في المصارف.،وبالإضافة يوفر مدخل العائد على رأس المال الاقتصادي مقياس أفضل لتقييم الأداء واتخاذ القرارات كقرار التسعير بشكل أفضل من مقاييس الأداء التقليدية.وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها إعادة النظر في وضع ضوابط حقيقية لعملية تسعير القروض بناء على نماذج القياس الكمي للتكاليف التي تم تطويرها حتى أصبحت غاية في الدقة في الدول المتقدمة.

بالإضافة إلى تشجيع المصارف التجارية على تبني الأساليب الحديثة في التسعير والتي تربط بين المخاطر والعوائد وخاصة في ظل الأوضاع الحالية التي ترتفع فيها المخاطر ولابد أن تنعكس في قياس العوائد

-مما سبق نستنتج أن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا في جانب تسعير القروض المصرفية كما أنها تختلف مع دراستنا في أنها تركز على جانب العائد على رأس المال كما أن دراستنا تركز على المنافسة بناءا على تسعير القروض المصرفية

الفرع الثاني :تسعير القروض وفق متطلبات بازل لرأس المال:

-Rafael, Repullo and Javer, Suarez, LoanPricingUnder Basel Capital Requirements, Journal of Financial Intermediation, Vol. 13, No.4, October 2004

تقوم الدراسة بتحليل تسعير القروض وفقا لمتطلبات التي حددتها اتفاقية بازل2لرأس مال المصرف .وتفرض الدراسة سوقا تامالمنافسة لتسعير القروض بناءا على المنهج الداخليIRBحيث أكد هذا النموذج الذي اعتمدته الدارسة لتسعير القروض يشير إلى أن الشركات منخفضة المخاطر سوف تنال تخفيضا في معدل الفائدة على القرض عند الاقتراضمن المصارف التي تتبنى نموذج التصنيف الداخلي. IRBبينما الشركات ذات المخاطر المرتفعة سوف تتجنب الزيادة في معدلات الفائدة على القروض من خلال الإقتراض من المصارف التي تتبنى المنهج الأقل حساسية للمخاطر كالمنهج القياسي. Standardized Approachفي بازل2

-نستنتج أن هذه الدراسة تتوافق مع دراستنا في جانب تسعير القروض المصرفية كما أنها تختلف في أنها ركزت على التسعير القروض وفق لمتطلبات لجنة بازل 2 ودراستنا تركز على تسعير القروض المصرفية وأثره على المنافسة المصرفية.

المطلب الثاني :الدراسات المحلية

سنتناول في هذا المطلب للدراسات السابقة المحلية التي اعتمدناها في بحثنا مع إبراز أوجه التشابه والإختلاف فنذكر ما يلي:

-الفرع الأول :أحلام بوعبدلي ،البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة ،2008، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،العدد 08،2008

تطرقت هذه الدراسة إلى المنافسة المصرفية في الجزائر وكذا أهم الإصلاحات المصرفية في الجزائر لمواجهة المنافسة المصرفية ودراسة المنافسة بين البنوك العمومية وإستبعدت البنوك الخاصة ،حيث تم مقارنة البنوك العمومية من خلال ودائع البنكيين والقروض المقدمة والموارد البشرية للبنكيين والمساهمات والخدمات المقدمة وحيث لاحظت أنه لا توجد منافسة بين البنوك العمومية وقامت بدراسة تطبيقية بين بنكين عموميين في الجزائر القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية بين سنة 2001 وسنة 2003 حيث توصلت صاحبة الدراسة إلى أن لبنك CPAميزة تنافسية مقارنة ببنك BDLوهذا نتيجة عراقة البنك وكذا حجم المستخدمين والأهمهو إهتمامه بالموارد البشرية وتكوينها الاحسن في المجالات المصرفية ودور العنصر البشري في تقدم البنوك

-نستنج أنهذه الدراسة تتشابه مع دراستنا في جانب المنافسة كما أنها تختلف من خلال تركيز هذه الدراسة على المنافسة بين بنوك عمومية ودراستنا تركز على المنافسة بين البنوك العمومية والخاصة التي من شأنها أن ترفع من حدة المنافسة في القطاع المصرفي.

الفرع الثاني : شريف غياط و محمد بوقموم، المنافسة في البنوك الجزائرية بين المعوقات والتطوير،مجلة إيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية ،العدد التاسع، 2010

حيث تطرقت هذه الدراسة إلى وضعية المنافسة المصرفية بين ستة بنوك عمومية،حيث أكدت هذه الدراسة إلى أن هناك تنوعا في أنواع القروض المعروضة للجمهور أو العملاء أو مجالات توزيعها المقدمة في البنوك التجارية العمومية .

بالإضافة إلى أن رغم الإصلاحات المتعددة والمتعاقبة،وخاصة تلك التي جاء به قانون النقد والقرض وما تضمنه من تعديلات، إلا أن نتائج هذه الإصلاحات اتسمت بالطابع التشريعي، حيث أن هناك العديد من العوائق أمام تنشيط المنافسة في السوق المصرفي الجزائري

-تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في جانب المنافسة كما أنها تختلف عن دراستنا في كونها تركز على أنواع القروض ومجالات توزيعها عكس ما تركز عليه دراستنا في جانب تسعير القروض المصرفي

الفرع الثالث:سهام بوخلالة، المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ،،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر،2017.

حيث تطرقت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل درجة المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من خلال الإشكالية التالية:

مامدى منافسة البنوك الإسلامية للبنوك التقليدية في الجزائر ؟وذلك من خلال مقارنة نشاط بنك البركة الجزائري بأنشطة البنوك التقليدية العاملة في الجزائر سواء كانت البنوك عمومية أو خاصة، وذلك خلال الفترة الزمنية من 2004-2014 ،حيث شملت الدراسة ست بنوك عمومية وأربعة خاصة إضافة إلى بنك البركة كبنك إسلامي، حيث أكدت هذه الدراسة وجود ضعف وانخفاض المنافسة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري نتيجة السلوك الإحتكاري للبنوك العمومية ،وعدم وجود منافسة حقيقية بين البنوك الإسلامية ممثلة في بنك البركة الجزائري والبنوك التقيليدية في الجزائر

-تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في جانب المنافسة وتختلف هذه الدراسة من خلال تركيز على المنافسة بين البنوك الربوية والإسلامية ودراستنا تركز على المنافسة بين البنوك العمومية والأجنبية

الفرع الرابع: محسن زوبيدة وبوخلالة سهام، المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري،كلية الحقوق والعلوم الإنسانية ،جامعة ورقلة

تطرقت هذه الدراسة إلى مقارنة المنافسة بين البنوك العمومية والخاصة بين سنة من خلال المؤشرات والإحصائيات التي تتعلق ب: الانتشار الجغرافي لنشاطات البنوك من خلال عدد قنوات التوزيع(الفروع، الوكالات) وحجم النشاط البنكي حيث أكدت هذه الدراسة ما يلي : بأن دراسة المنافسة مابين البنوك التجارية الخاصة والعمومية لا يكون مفيدا لصغر البنوك الخاصة وضعف عدد وكالاتها مقارنة بالبنوك العمومية. والاحتكار الكامل للبنوك العموميةو سيطرة البنوك العمومية في نشاط الإقراض

-تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في جانب المنافسة وتختلف هذه الدراسة في تركيزها على الإنتشار الجغرافي وقنوات التوزيع ودورها في تطوير حجم نشاط البنكي عكس دراستنا التي تركز على تسعير القروض المصرفية.

الفرع الخامس : أولاد سعد عتيقة ،**تحليل تنافسية البنوك العاملة في القطاع البنكي**، مذكرة ماستر ،مالية وبنوك ،قسم العلوم الإقتصادية، جامعة غرداية ،2016

حيث تطرقت في هذه الدراسة إلى تحليل تنافسية البنوك العاملة في القطاع البنكي ومدى قدرتها على مواجهة التطورات العالمية السريعة في المجال البنكي، وعالجت الإشكالية : كيف يمكن قياس وتحليل التنافسية بين البنوك العاملة في الجزائر؟ قامت بتحليل 5بنوك منها 3خاصة من سنة 2008-2014 وهذه البنوك هي(CPA،BNA)كبنوك عمومية و(ABG،SGA،al baraka) كبنوك خاصة وقد توصلت هذه الدراسة إلى :عدم وجود منافسة في المستوى القطاع البنكي بدليل سيطرة البنوك العمومية على القطاع المصرفي الجزائري وذلك بوجود المنافسة الاحتكارية، المتغيرات المتعلقة بالبنك والخارجية لها تأثير على تنافسية البنك، وقد أوصت الدراسة إلى السعي لتوفير جو تنافسي داخل القطاع المصرفي مما سيساعده في تطوير وتحسين مستوى أدائه.

-تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في جانب المنافسة.

الفرع السادس: سمير,مسعي ,تسعير القروض المصرفية،مذكرة الماجيستر في العلوم الإقتصادية ، ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة ,2008

حيث عالجت هذه الإشكالية :كيف يمكن تشكيل سعر القروض المصرفية ؟ بالإضافة إلى توضيح كيفية تسعير البنوك التجارية لتسهيلاتها الائتمانية ,من خلال تركيز صاحب الدراسة على التكلفة كأحد أهم العناصر التي تسمح للبنك بالتميز .وذلك بالقيام بدراسة حالة لأحد البنوك العاملة في القطاع البنكي لجزائري في بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADRحيث قامت هذه الدراسة بتحليل تكلفة القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية على حساب التشريعات المعمول بهافي الجزائر.

-تتوافق هذه الدراسة مع دراستنا في جانب تسعير القروض المصرفية وتختلف من خلال تركيز هذه الدراسة على جانب تكلفة القروض وتشكيلها ودراستنا تركز على المنافسة .

الفرع السابع : - غلوسي أحلام ،أثر تكلفة الأموال على تسعير القرض الإستهلاكي في البنك الوطني الجزائري ،مذكرة شهادة ماستر ، تخصص مالية المؤسسة والممارسات في الأسواق المالية ، علوم التسيير ،جامعة محمد شريف مساعدية ،سوق أهراس،2016-2017

حيث عالجت هذه الإشكالية:**ما مدى تأثير تكلفة الأموال في البنوك التجارية الجزائرية على تسعير القروض الاستهلاكية؟**

كما وضحت هذه الدراسة إلى كيفية تسعير القروض في بنك الوطني الجزائري من خلال القرض الإستهلاكي وذلك من جمع القوائم المالية لبنك BNA من سنة 2012إلى 2015 لإعطاء أكثرة نظرة عن الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري.

- تتوافق هذه الدراسة مع دراستنا في جانب تسعير القروض وتختلف هذه دراسة من جانب تركيز الدراسة على سعر القرض الإستهلاكي من جانب بنك BNA فقط ودراستنا تركز على المنافسة بين البنوك.

المطلب الثالث:التعقيب على الدراسات السابقة

الفرع الاول:مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة:

أ- الاطلاع على منهج تلك الدراسات والاستفادة منها في بناء الإطار النظري للبحث الحالي ومقارنة النتائج.

ب- الاطلاع على الجانب التطبيقي لتلك الدراسات مما ساعد في تحديد متغيرات البحث الحالي والعينة المناسبة.

ج- التعرف على الوسائل الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسات، وتحديد الوسائل الأكثر ملائمة لاختبار فرضيات البحث الحالي.

د- التعرف على الأهداف التي سعت اليها تلك الدراسات واهم الاستنتاجات التي توصلت إليها لينطلق منه البحث الحالي.

الفرع الثاني: اوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

– الهدف: هدفت أغلبية الدراسات السابقة إلى كيفية تسعير القروض في بنك الوطني الجزائري من خلال القرض الإستهلاكي إلا انه في دراستنا تطرقنا إلى دراسة كيفية تقديم و منح البنوك للقروض المصرفية للعملاء.

–العينة: شملت عينة الدراسات السابقة مختلف البنوك المصرفية اما في دراستنا قمنا بحصر البنوك الى بنكين إلى الاول عام و الثاني خاص لمعرفة مدى تقديم هذا البنكين للقروض المصرفية للعملاء و الزبائن،

–أسلوب الدراسة: أغلبية الدراسات السابقة اقتصرت على تحللي القوائم المالية للبنوك باستخدام النسب و المؤشرات المالية الا انه في دراستنا هذه ركزنا على اسلوب تحليل مقارن بين البنكين من خلال الاطلاع على التقارير التي قدمت لنا من طرف البنكين

–النتائج: أغلبية الدراسات السابقة توصلت الى عدم وجود منافسة في المستوى القطاع البنكي بدليل سيطرة البنوك العمومية على القطاع المصرفي الجزائري الا انه في دراستنا هذه توصلنا الى وجود منافسة بين البنكين.

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بجميع المصطلحات والمعاني التي تخص دراستنا في كلا متغيراتها ،بما فيها تسعير القروض المصرفية وكذا المنافسة ،بالإضافة إلى إستعراض بعض الدراسات ذات العلاقة . والجانب النظري لابد أن يتبعه جانب تطبيقي وهو ما سنراه في الفصل القادم

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لبعض الوكالات المصرفية في ولاية غرداية

تمهيد :

بعد أن تطرقنا إلى الجانب النظري والإحاطة بالموضوع من هذا الجانب، لابدلنا أن ننتقل إلى الجانب التطبيقي كدراسة ميدانية لواقع تسعير القروض في الجزائر عموما و ولاية غرداية خصوصا من خلال دراسة حالة بعض البنوك الرائدة في مجال الإقراض في الولاية وهي كالآتي :بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكذا بنك سوسيتي جينرال BSG.

كل هذا قصد الإجابة عن إشكالية موضوعنا والمتمثلة في تسعير القروض في البنوك العمومية والخ

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول لمحة عن البنوك قيد الدراسة والمبحث الثاني عرض النتائج

المبحث الأول : الطريقة والادوات المستخدمة

في هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم وكالات البنوك قيد الدراسة الناشطة في ولاية غرادية وطرق تسعيرها للقروض وكذالك نستعرض الأدوات المستخدمة في إنجاز هذا البحث.

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة

الفرع الاول: تقديم البنوك قيد الدراسة

1-تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية"

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 106828 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي الصناعي، الري، الصيد البحري، والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح القروض وتشجيع عملية الإدخار، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري، موزع على 3300 سهم إسمية قدرها 1,000,000 دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه ، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 182 مديرية جهوية و 140 وكالة، وفي يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و 173 وكالة، وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقة بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف، وبهدف اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية قام بتنويع منتجاته.

من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالمتغيرات الجذرية، لجأ بذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحضى بإحترام وثقة المتعاملين الإقتصاديين والأفراد والعملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي. تتواجد وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شارع 05 جويلية 1962غرداية كما تعتمد الوكالة على مصلحتين أساسيتين هما :مصلحة FRONT OFFICE ، ومصلحة BACK OFFICE

2-أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك مايلي:

تنويع وتوسيع مجالات تدخا البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

. تحسين العلاقات مع العملاء.

. تحسين نوعية الخدمات.

الحصول على أكبر حصة من السوق.

3-مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والإعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

2- إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.

3-تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.

4 تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الإدخار والاستثمار.

5- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني :بنك سوسيتي جينرال

يعتبر بنك سوسيتي جينيرال من أهم المؤسسات الأوروبية المقدمة للخدمات المصرفية موظف 157000 تضم حوالي ، الفروع و الوكالات تجمع بين القوة المالية و إستراتيجية النمو المستدام وموجودة في 85 بلد.

1- **تعريف بنك سوسيتي جينيرال – الجزائر–:**

تعريف بنك سوسيتي جينيرال- الجزائر 1998أفريل15 هي مؤسسة مصرفية فرنسية فتحت فرعا في الجزائر في وفيبا هولدينغ لوكسمبورغ بنسبة ،% 45 بمساهمة البنك الأصلي "الشركة العامة "بنسبة % 10، برأسمال قدره (1 مليون 500 دينار جزائري) ، والبنك الإفريقي للتنمية بنسبة 10% بنسبة SFI ،و المؤسسة المالية الدولية 31% الشركة بتمويل نشاطات التجارة الخارجية مع ضمان متابعة تطبيق برنامج خصخصة المؤسسات العمومية، و مقرها الرئيسي حاليا بالأبيار بالعاصمة.

2- **مراحل إنشاء سوسيتي جينيرال – الجزائر**

* 1998 الحصول على رخصة مصرفية لمزاولة النشاط ،
* 1999 إنشاء فروع سوسيتي جينير ال ،
* 2000 فتح أول وكالة بدالي إبراهيم للزبائن في مارس

* 2004 100% فروع ملك لسوسيتي جينير ال بعد إعادة شراء الأسهم

*2007 إنشاء مديرية الشركات الدولية الكبيرة

* 2008 إنشاء مديرية الشركات الوطنية الكبيرة

*2009 إنشاء بنك التمويل والإستثمار ووكالة التسيير الخاص

*2010 إنشاء بنك التمويل والإستثمار ووكالة التسيير الخاص

*2011 موقف جديد يستند إلى الإتصالات قيمة "روح الفريق"

*2013 إنشاء وكالة غرداية في مارس الخدمات المقدمة

للزبائن الأفراد :

- حساب في الدفتر؛
- قروض التأثيث؛
- خدمات نقدية)بطاقة كلاسيكية ، و بطاقة بنكية ذهبية(؛
- فتح حساب الجاري؛
- حساب بالدينار الجزائري قابل للتحويل لغير المقيمين؛
- خدمات بنكية عن بعد (إلكترونية)؛

للمؤسسات :

- توفير وسائل الدفع والإيداع

. حساب بالعملة الصعبة لشخص معنوي

- فتح حسابات مختلفة حساب جاري للمؤسسة حساب رأسمال بالعملة الصعبة للمصدرين
- تقديم خدمات إلكترونية عن بعد؛ الإعتماد المستندي ، القرض المؤجل ،
- تقديم خدمات في إطار المعاملات الدولية)التحويل الحر الدولي تسهيلات الصندوق،
- تمويل دورة الإستغلال)القروض عن طريق الإمضاء ، القروض المباشرة تسبيقات على الفاتورة (تسبيقات على البضائع
- تمويل الإستثمارات عن طريق قروض متوسطة المدى؛
- تسيير الخزينة .

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتناول في هذا المطلب الأدوات التي المساعدة في الحصول على النتائج من خلال العلاقات الرياضية و المتمثلة في: بعد اختيار مكان الدراسة و تحديد الفترة الزمنية لها، و كذا تحديد طريقة جمع البيانات و المعلومات، ارتأينا أن نستخدم كل من أسلوب الملاحظة و أسلوب المقابلة الشخصية.

الفرع الاول: الملاحظة

استخدمنا في هذه الدراسة أسلوب الملاحظة، قصد تجميع البيانات و ذلك من خلال الزيارات التي قمنا بها في مختلف البنوك المصرفية و من خلال الوثائق التي اعتمدنا عليها في جمع المعلومات أيضا.

الفرع الثاني: المقابلة الشخصية

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على أسلوب المقابلة الشخصية إلى جانب الملاحظة مع مديرين وموظفي بعض البنوك المصرفية من خلال ووثائق مقدمة من البنوك المصرفية، وذلك من أجل الإلمام والحصول على معلومات بشكل دقيق، كما ساعدنا أسلوب المقابلة على أخذ صورة واضحة على طريقة سير عمل البنوك المصرفية و أتاح لنا فرصة أكبر لطرح أسئلة ترتبط بإشكالية الدراسة المطروحة من أجل الإجابة عليها و مناقشتها، وقد كانت هذه المقابلة الشخصية أفضل خطوة و أداة ساعدتنا لإتمام إطار التطبيقي لهذه الدراسة، حيث تحصلنا من خلالها على المعلومات التي ساعدتنا للوصول إلى فهم أوضح لإشكالية البحث والحصول على إجابات لاستفساراتنا.

الادوات المستخدمة في الدراسة التي قمنا بها من أجل الإجابة عن إشكاليات الدراسة، و إختبار فرضياتتها، وذلك لاستخدامها في التحليل و المناقشة.

_كما تم استخدام برنامج Exel للإستعانة به في بعض الحسابات.

المبحث الثاني:عرض ومناقشة النتائج

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى عرض و مناقشة نتائج الدراسة بعرض جداول و تحللها و خروج بالنتائج للفرضيات.

المطلب الاول: عرض نتائج الدراسة

سنحاول في هذا المطلب تقديم نتائج الدراسة الملخصة في جداول بالإضافة إلى تحليل النتائج وتفسيرها

الجدول رقم (2-1) عدد الملفات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2013-2017.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الملفات الممنوحة	236	663	570	105	62

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك

الجدول رقم(2-2) تطور حجم مبالغ القروض الممنوحة للمؤسسات المالية . بنك BADR 2013 . 2017

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مبلغ القروض الممنوحة	1.141.768.383.	57.048.144.49	158.951.053.036	35.580.999.032	22.485.326.127

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك

1-تقدير تكلفة خطر القرض

يحتوي كل قرض يقدمه البنك على مستوى معين من المخاطر يجب عليه احتوائها ضمن سياسات تسعيره، وذلك من خلال توزيع هذه المخاطر على كافة المقترضين، لأن نشاط البنك يحتم عليه المشاركة في الخطر، وليس الإقراض مقابل ضمانات. لذلك سنحاول في هذا المبحث تقدير تكلفة خطر الإقراض التي يتحملها بنك الفلاحة والتنمية الريفية نظير عجز عملائه عن التسديد، وفي سبيل ذلك توجهنا إلى كل من المديرية العامة المساعدة للموارد والقروض، ومديرية المتابعة والتغطية ورغم حساسية الموضوع، وشح المعلومات المحصل عليها،

1- تصنيف القروض لدى البنك:

يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بكل ثقله الائتماني إلى نوعين رئيسيين من المقترضين

1-1 قروض موجهة للمؤسسات المالية:

وهي قروض إما جارية أو الأجل، وترجع مهمة تسيير هذا النوع من القروض إلى مديرية الخزينة "DT" التي تتكفل بدراسة كافة الشروط (المبالغ + السعر) المتعلقة بمثل هذه الاستخدامات الموجهة إلى نظيراتها من المؤسسات المالية والجدول التالي يوضح حجم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات المالية خلال الفترة 2013-2017

الجدول رقم (2-3) تطور حجم القروض الممنوحة للمؤسسات المالية . بنك BADR 2013 . 2017

الوحدة مليون دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
قروض جارية	31.984	23.830	30.144	30.245	17.128
قروض لأجل	1000	1000	1100	1200	1000
المجموع	32.984	24.830	31.244	31.445	18.128

المصدر: من إعداد الطالبين وثائق مقدمة من البنك

1-2 قروض موجهة للزبائن

حيث يصنف البنك زبائنه بحسب النشاط الذي يمارسونه، إلى ثلاث قطاعات اقتصادية مختلفة:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "PME".

2 المؤسسات الكبرى "GE".

3- القطاع الفلاحي.

وفيما يلي جدول يوضح توزيع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مختلف القطاعات السابقة خلال الفترة 2013-2017

الجدول (2-4): توزيع القروض التي يمنحها بنك "BADR" بحسب القطاعات الممولة من 2013-2017

الوحدة مليون دج

السنة		2014	2015	2016	2017
المؤسسات الصغيرة	62.18	69.14	12.187	17.367	25.409
المؤسسات الكبرى	-	-	19.327	20.254	43.606
القطاع الفلاحي	9.16	15.10	8.835	43.059	47.036
المجموع	7.134	11.124	40.349	80.676	116.051

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الفرضيات

التحليل الاقتصادي:

يتضح من خلال الجدول رقم (2-1) أن هناك ارتفاع في عدد الملفات من إجمالي القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت الزيادة في سنة 2014 إلى 663 ملف، أما في سنة 2015 فقد بلغت الزيادة ب570ملف وهذا مقارنة ب2013التي سجلت236 الا انه في سنة 2017 شهدت عدد الملفات الممنوحة نقصا كبيرا مقدر ب 62 ملف ومن خلال ذلك يتضح لنا أن هناك زيادة معتبرة في عدد الملفات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يبين لنا أن هذه الاخيرة مازالت تمول من طرف البنك بإستمرار .نتيجة لسياسة الحذر التي يتبعها البنك في منحه القروض، ارتفاع قيمة الضمانات التي يشترطها والتي تكون عادة في متناول هذه المؤسسات ولعل هذا يعتبر أحد الاسباب التي أدت إلى اغلاق واختفاء عدد كبير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التحليل الاقتصادي:

يتضح من خلال الجدول رقم (2-2) هناك زيادة في مبالغ القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2013-2015، حيث بلغت قيمة الزيادة 158.951.053.036 مليون دينار جزائري كاقصى مبلغ سنة 2015 ،اما في سنتي 2016-2017 انخفاض في مبالغ القروض المقدمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب تقلص المنح والبنك العمومي يتبع السياسة المالية للدولة وإرجاع القروض التي منحت في غير وقتها .ان عدم توفر العدد الكافي من إلطارات الذين يقومون بدراسة ملفات القروض المقدمة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو

ما دفع البنك إلى االعتماد أألكثر على العالقات الشخصية في منح القروض، والتقليل من عدد القروض الممنوعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا مايؤثر على عالقة البنك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التحليل الاقتصادي:

من خلال لجدول رقم (2-3)نلاحظ ان القروض المقدمة للمؤسسات المالية تميزت بالثبات النسبي من سنة 2013 إلى غاية سنة2015 باستثناء سنة 2017 أين انخفضت بنسبة 45% لتصل إلى قيمة 17.192 مليون دج، وهذا راجع بالأساس إلى الانخفاض الذي شهده البنك في إجمالي ودائعه خلال نفس السنة.

التحليل الاقصادي :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-4) ان هناك التزايد المستمر لحجم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث ارتفع حجم القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوتيرة تدريجية خلال الثلاث سنوات الأولى، وذلك بنسبة متساوية تقدر بـ 50%، ليبلغ نهاية عام 2017 ما مقداره 25.409 مليون دج. أما عن مجموع القروض التي يمنحها البنك إلى المؤسسات الكبيرة فقد ارتفع هو الآخر من 19.327 مليون دج عام 2015، إلى أكثر 43.059 مليون دج عام 2017، ، وتمثل مجالات الصناعة الخدمات الصناعة الغذائية والتجارة أهم المستفيدين من هذه القروض بينما الباقي يتم توزيعه بنسب متفاوتة بين السياحة، النسيج والاتصالات...الخ. أما بالنسبة للقطاع الثالث والمتمثل في الأنشطة الفلاحية، فيمكن للقارئ ملاحظة الزيادة المفاجئة لحجم القروض الموجهة لهذا القطاع الحساس ابتداءً من سنة 2015 ليصل في سنة 2017 الى 116.054 ، و يعزى السبب وراء ذلك إلى الاتفاقية التي وقعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في 16 فيفري ،2002 ، والتي يلتزم بموجبها بالمساهمة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ، وذلك من خلال منح هذه الفئة لقروض ميسرة نسبياً، وذلك بهدف إعطاء نفس جديد للفلاحة الوطنية، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال الحساس.

خلاصة الفصل الثاني :

في صدد هذه الدراسة عمل على تحليل تنافسية البنوك من خلال منح القروض في بنك BADR الجزائري باعتباره بنك عمومي وبنك سوسيتي جينرال باعتباره بنك الخاص، إن الحديث عن تنافسية البنوك التجارية من خلال الأداء المصرفي للبنك يؤدي بنا إلى الحكم على مدى الاستغلال الأمثل لمختلف موارد هذا البنك من أجل تحقيق أكبر العائد أو العائد الأمثل بصورة أوضح، كما أن الحديث عن تنافسية كذلك يقود إلى الحكم على مدى التحكم والتقليل من التكاليف وبإسقاط هذه القاعدة على واقع بنك BADR والبنك سوسيتي جينيرال الجزائر ،أعلى عائد ممكن نلاحظ أن البنكين لم يحققا عائد كبير أو أمثل في ضل الموارد سواءالمادية أو البشرية المتاحة، لكن نستطيع القول أن البنك سوسيتي جينيرال الجزائر كان أفضل الحال من حيث استغلال أو توظيف الموارد المختلفة حيث وهذا الأخير كان ،كانت الأصول أكثر جودة أو حتى من حيث أنه أقل مخاطرة من بنك الوطني الجزائري أفضل الحال من البنك سوسيتي جينرال الجزائر من حيث الكفاءة إدارة ومراقبة التحكم في التكاليف.

خاتمة

خاتمة:

يمكن القول بأن البنوك التجارية مازالت ضعيفة الأداء تحتاج إلى مجهودات كبيرة في تنمية القدرات التنافسية لتتمكن من مواجهة البنوك العالمية ومن أهم التوصيات التي يمكن تقديمها:

يجب على الدولة الجزائرية توضيح السياسات الخاصة بالنظام الهيكلي والمؤسساتي للبنوك خاصة . وهذا عن طريق فتح رأس مالها من أجل الزيادة المنافسة، العمومية وتوسيع وظائفها وخدماتها لأن وظائفها محدودة إذ تكتفي البنوك الجزائرية ،إعادة تأهيل البنوك العمومية بتقديم خدمات كلاسيكية على غرار وظيفة الإقراض وقبول الودائع. لأنه مازال غير فعال ولا يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات ،ضرورة عصرنة النظام البنكي في الجزائر الاقتصادية التي تعرفها الجزائر . تدعيم دور السلطة المراقبة من أجل حماية ملائمة للبنوك **النتائج العامة لدراسة:**

وباستعمال المنهج والأدوات المشار إليها ، بعد إتمام معالجة الموضوع تسعير القروض واثره على المنافسة البنكية من خلال الفصلين فالتشابه في النشاطات التي تعمل بها البنوك ، يمكننا تسجيل مجموعة من النتائج العامة،والفرضيات المتبناة سابقا. وهذا ما يثبت صحة الفرضيات المطروحة وكما تشير درجات التركيز العالية نوعا ما إلا أن البنوك العمومية مسيطرة على النشاط البنكي وهذا بدوره يؤثر على ، مستوى القطاع البنكي الجزائري معدلات الفائدة على الودائع والقروض وهذا وقع فعلا في الجزائر وانجرت عليه حالة كساد التي شهدها الاقتصاد الوطني وليست متعلقة باشتداد المنافسة كما نستنتج ان هناك منافسة احتكارية من طرف البنوك العمومية.

- نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:

تؤدي البنوك التجارية دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية.

أثبتت صحة هذه الفرضية من خلال تبيان أن من وظائف البنوك التجارية أنها تعتبر المكان الذي يلتقي فيه عارضي الأموال بالطلب عليها، إذ أنها توفر نظاما ذا الكفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات وبالتالي تساهم في تنشيط الاقتصاد.

– الفرضية الثانية:

تساهم البنوك التجارية في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي العديد من القطاعات بالقدر الكافي.

توصلنا إلى صحة الفرضية من خلال إبراز هذه الآلية لقدرتها بجدارة من خلال توفير أهم أساليب وطرق الدعم المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكافة القطاعات الأخرى.

الفرضية الثالثة:

يسهل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة غرداية، حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية من خلال توفير الضمانات الكافية للبنك.

تبينت صحة الفرضية وذلك لأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة يقوم بتمويل العديد من المشاريع والتي أهمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشرط توفير جميع الضمانات التي يطلبها البنك من أجل ضمان إسترجاع القرض.

التوصيات:

-تفعيل أساليب التمويل والأدوات الاستثمارية الملائمة لأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تفعيل دور البنوك التنموية لتوفير الاحتياجات اللازمة لهذه المؤسسات.

-إصدار التشريعات اللازمة لتفعيل وسائل النمو المستحدثة مثل شركات مخاطر الإنتمان، شركات القرض الإيجاري ووسائل التجارة الإلكترونية.

-تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتكز على وجود إطار إداري وقانوني مرن، وذلك بتسهيل إجراءات تأسيسها، إقامة نظام معلومات فعال...

-حث البنوك وتحفيزها على توسيع الابتكارات المالية بإستمرار وتنويع المنتجات المصرفية وجعلها في صالح التمويل الغير مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

آفاق الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن أن تطرح مواضيع التي يمكن أن تكون لدراسة مواضيع

1 دور الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2 الطرق الجديدة للتمويل ودورها في تطوير نشاط المؤسسات.

3- دراسة ميدانية حول العوامل المحددة لقرار التمويل لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

4-انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وآثارها على سيرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الكتب :

- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1992.

--عبد القادر خليل ،مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة اثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2014

عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع

- حسن مصطفى حسين ،المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1995.

- العجارمة تيسير ،التسويق المصرفي ،الطبعة الثانية ،دار الحامد للنضر والتوزيع ،عمان ، الأردن،2013.

عبيدات محمد ابراهيم، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ،عمان ،الأردن.

المجلات العلمية:

-احلام بوعبدلي، البنوك التجارية الجزائرية و المنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،العدد 08 لسنة 2008.

-القروض المصرفية ومعايير منحها، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، العدد 11، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، يوليو ،2011

-.-شريف غياط و محمد بوقموم، المنافسة في البنوك الجزائرية بين المعوقات والتطوير،مجلةإيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية ، العدد التاسع،2010

- عبد الرزاق بن علي ،مدونة الدروس في الإدارة والإقتصاد ،جامعة حمه لخضر باالوادي ،28.فيفري ،2016..

. محسن زوبيدةوبوخلالة سهام ، المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري،كلية الحقوق والعلوم الإنسانية ،جامعة ورقلة

-ميشلين بسام الصويتي ، تسعير القروض في البنوك التجارية وفقا لمدخل العائد على رأس المال الإقتصادي ،دراسة تطبيقية على المصارف السورية ،مذكرة ماجيستر في الأسواق المالية ،قسم التأمين والمصارف ،كلية الإقتصاد ،جامعة دمشق ،سوريا ،2014.

المذكرات :

- سهام بوخلالة ،المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر2004

-غلوسي أحلام، أثر تكلفة الأموال على تسعير القرض الإستهلاكي في البنك الوطني الجزائري ، مذكرة شهادة ماستر ، تخصص مالية المؤسسة والممارسات في الأسواق المالية ، علوم التسيير ،جامعة محمد شريف مساعدية ،سوق أهراس،2016-2017.

- سمير مسعي، تسعير القروض المصرفية، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

-ميشلين بسام الصويتي، تسعير القروض في البنوك التجارية وفقا لمدخل العائد على رأس المال الإقتصادي، دراسة تطبيقية على المصارف السورية، مذكرة ماجيستر في الأسواق المالية، قسم التأمين والمصارف،كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014.

المراجع االاجنبية:

Rafael, Repullo And Javer, Suarez, Loanpricing Under Basel Capital Requirements, Journal Of Financial Intermediation, Vol. 13, No.4, October 2004